مجلة جامعة الأقصى– سلسة العلوم الإدارية والمالية، المجلد الأول، العدد الثاني يونيو2023، ص:56–74
(ISSN) 2959-5096

المحاسبة القضائية الواقع والمأمول ضمن المنهاج الجامعي من وجهة نظر الأكاديميين.

أ. بلال نعمات علوان

ماجستير المحاسبة والتحكيم المالي

(تاريخ الاستلام 2023/05/31، تاريخ القبول 2023/07/09)

Forensic accounting: the reality and hope within the university curriculum from the academics' point of view

Mr. Bilal Nemat Alwan

Master of Accounting and Financial Arbitration

(Received 31/05/2023, Accepted 09/07/2023)

أ. بلال علوان – E-mail address: b.olwan.1990@gmail.com

المحاسبة القضائية الواقع والمأمول ضمن المنهاج الجامعي من وجهة نظر الأكاديميين.

الملخص:

هدفت الدراسة التعرف على بيان المحاسبة القضائية الواقع والمأمول ضمن المنهاج الجامعي من وجهة نظر الأكاديميين, في الجامعات بالمحافظات الجنوبية في فلسطين, وكما واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال قيام الباحث بإعداد استبيان لجمع البيانات الأولية الخاصة بموضوع البحث, حيث تم توزيع الاستبانة على كافة أفراد مجتمع الدراسة، والبالغ عددهم (60) استبانة, وتم استرداد (49) استبانة ما نسبته (81.67%), وقد توصلت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها: العمل بقوة على ادراج مساق المحاسبة القضائية ضمن المساقات التدريسية في أقسام المحاسبة لما في ذلك من اسهام في زيادة خبرة المتعلمين وتطوير مناهج المحاسبة في الأمور القضائية.

Abstract:

The study aimed to identify the reality and hoped for judicial accounting statement within the university curriculum from the point of view of academics in the universities in the southern governorates of Palestine. The study population, which numbered (60) questionnaires, and (49) questionnaires were retrieved, at a rate of (81.67%). The study reached several recommendations, the most important of which are: Working hard to include the forensic accounting course within the teaching courses in the accounting departments, due to its contribution to increasing the learners' experience and developing accounting curricula in judicial matters.

المقدمة

إن التغيرات التي حدثت في العالم شهدت تطورات عدة لمجال المحاسبة مما أدى إلى ظهور مجالات أخرى منها مجال المحاسبة القضائية كما وتعتبر العولمة، والتغيرات الاقتصادية الحالية، وانفتاح الأسواق الخارجية وتعقيد عمل الشركات وشكل هذه الشركات في العصر الحالي والمنافسة فيما بينهما من أهم العوامل التي أثرت على تطور وظهور مجال المحاسبة القضائية وذلك لمواكبة التطور السريع في حقول العمل, ويعتبر ادراج مساق المحاسبة القضائية للطالب الجامعي أمر بالغ الأهمية لأن هذا المساق يساعد في تزويد الحصيلة العلمية لدى الطلاب وزيادة قدرة الطلاب على المنافسة والتكيف مع التغيرات في بيئة الأعمال وذلك من أجل المواكب والحداثة.

إن مهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات كغيرها من المهن التي لها دورها ومكانتها وأهميتها في المجتمعات سواء النامية منها أو المتطورة، وذلك للدور المهم والمميز للمهنة في تنمية وتطوير الاقتصاديات المحلية عبر ما توفره من معلومات مناسبة تشكل الأساس لعملية اتخاذ القرار المالي والاقتصادي من قبل الكثير من مستخدمي هذه المعلومات. كما أن من أهداف المحاسبة عرض البيانات المالية بطريقة معبرة عن النتائج الفعلية للنشاط الخاص بالمؤسسة وبما يتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية، وعلى مهنة التدقيق التأكد بعدم وجود أخطاء جوهرية

تؤثر على مصداقية البيانات المالية. ولكن في ظروف مختلفة قد تكون هناك أخطاء أو غش يمكن للمدقق اكتشافها بسبب طبيعة عمله، لذلك كان لزاما اللجوء إلى خطوات متقدمة للكشف عن هذه الأخطاء والتي قد يترتب عليها ما يسمى بالجنحة أو الجناية، وهو بدوره سيؤدي إلى اللجوء إلى المحاكم في فض النزاعات أو غيرها مما يتطلب شهادة الخبير وهو المحاسب القضائي, ولقد تنامى هذا المفهوم بالسنوات الأخيرة بما يسمى المحاسبة القضائية.(دعاس,2016, ص1)

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

إن الناظر إلى أهداف أقسام المحاسبة في مختلف جامعات قطاع غزة بشكل عام يقرأ من بين هذه الأهداف تقديم برامج دراسية عالية الجودة في مرحلة البكالوريوس وملاحقة التطورات العلمية والتقنيات الحديثة في مجال المحاسبة ووجود مواكبة وتحديث كافٍ ومستمر للمعرفة بالموضوعات الحديثة والمعاصرة من أفرع وعلوم علم المحاسبة, ومما لاشك فيه أنه يتم تحديثها بشكل دوري ومستمر ويتم مواكبتها وملاحقتها للتطور العلمي الذي يحدث في العالم, لكن يمكن القول بأنها تحتاج إلى إضافة نوعية وهي إدراج مساق للمحاسبة القضائية.

ومن ناحية أخرى يشهد قطاع غزة ازدياد حجم النزاعات المالية بسبب عدة أمور أهمها الحصار والركود الاقتصادي وما نراه من الجرائم المالية ومن الفساد المالي والذي يتمثل في عمليات الغش والاختلاس وغيرها من العمليات والجرائم والتي خلقت واقع معقد يصعب التعامل معه من قبل الجهات الحكومية المختصة, من حيث حل هذه النزاعات بشكل فني يضمن حل الاشكال بشكل عادل وتخفيف الأضرار المتوقعة ومما يؤكد ذلك ما ذكرته دراسة (الكبجي, 2019, ص22) أن هناك انتشار لمظاهر الفساد في القطاع العام، والتي تخلق معوقات اقتصادية واجتماعية وثقافية، وزيادة في معدلات البطالة والجريمة وتدني دخل الفرد وانخفاض في مستوى الخدمات سواء كانت الصحية ام التعليمية ام الغذائية وغيرهم، وحيث أن الفساد في الأراضي الفلسطينية يكلف خزينة السلطة الفلسطينية ما يقارب 300 مليون دولار سنوياً، وهو رقم كبير بالنظر لحجم الاقتصاد الفلسطيني الذي يعاني من العديد من المشكلات ويعتمد أساسا على المساعدات الخارجية،(الموقع الإلكتروني الحدث صحيفة اقتصادية اجتماعية ثقافية)، فكان لا بد من تأصيل وجود المبادئ الأساسية للحد من ممارسات الفساد في مؤسسات القطاع العام.

لذلك لابد من مواكبة هذا الامر والاسهام في التقليل منه وذلك عبر تحديث الخطط الاكاديمية لأقسام المحاسبة بما يتلاءم مع الواقع الجديد في البيئة الفلسطينية وضرورة اضافة مساق المحاسبة القضائية للخطط الدراسية لما لهذا الأمر من أهمية بالغة ودور بارز في زيادة الثقافة المحاسبية القضائية لدى الطلاب والأكاديميين والحد من ممارسات الفساد وتقليل الجرائم المالية بكافة أشكالها وأنواعها.

يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة التالية:

1. ما مدى الحاجة من وجهة نظر الطواقم الأكاديمية لإضافة مساق المحاسبة القضائية ضمن خطط أقسام المحاسبة في الجامعات الفلسطينية؟
2. ما الدور المتوقع من اعتماد أقسام المحاسبة في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة لمفردات مساق المحاسبة القضائية بشكل مدمج مع مساقات مقاربة؟
3. ما الدور المتوقع من اعتماد أقسام المحاسبة في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة لمساق المحاسبة القضائية بشكل منفصل ضمن خططها الأكاديمية؟

أهداف الدراسة:

1. تسليط الضوء على مدى الحاجة من وجهة نظر الطواقم الأكاديمية لإضافة مساق المحاسبة القضائية ضمن خطط أقسام المحاسبة في الجامعات الفلسطينية.
2. بيان الدور المتوقع من اعتماد أقسام المحاسبة في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة لمفردات مساق المحاسبة القضائية بشكل مدمج مع مساقات مقاربة.
3. التعرف على الدور المتوقع من اعتماد أقسام المحاسبة في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة لمساق المحاسبة القضائية بشكل منفصل ضمن خططها الأكاديمية.

منهجية الدراسة:

بناء على طبيعة الدراسة والأهداف التي سعت الدراسة لتحقيقها سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته بالدراسة الحالية.

أهمية البحث :

تتبع أهمية البحث من أهمية إدراج مساق المحاسبة القضائية في برامج المحاسبة بجامعات قطاع غزة، فمن حيث **الأهمية العلمية**، يمكن القول أن:

1. مواكبة التطورات والمستجدات المتعلقة بعلوم وأفرع علم المحاسبة.
2. المساهمة في إبراز أهمية ادراج مساق المحاسبة القضائية في المنهاج الجامعي لدى طلبة المحاسبة.
3. إثراء المكتبة بمثل هذه المواضيع الحديثة بسبب قلة في المراجع والدراسات البحوث العلمية في مجال المحاسبة القضائية.

ومن حيث **الأهمية العملية** يمكن القول أن اضافة المساق يساعد على:

1. البحث يسلط الضوء على موضوع مهم واسع الانتشار محلياً ودولياً وإقليمياً؛ لأنه أصبح متطلبا أساسيا من متطلبات أسواق المال العالمية والمحلية.
2. البحث يعمل على تقديم برامج دراسية عالية الجودة في مرحلة البكالوريوس حتى يتم تزويد الطلاب والكوادر المحاسبية بالمهارات اللازمة للممارسة المهنية التي تتعلق بالمحاكم والتقاضي.

حدود الدراسة :

اقتصرت هذه الدراسة على الحدود التالية :

1. الحد الموضوعي: تقتصر هذه الدراسة على بيان المحاسبة القضائية الواقع والمأمول ضمن المنهاج الجامعي من وجهة نظر الأكاديميين.
2. الحد البشري: تم تطبيق البحث على الأكاديميين في جامعات قطاع غزة.
3. الحد المكاني: أجريت الدارسة في قطاع غزة.
4. الحد الزماني: تم إجراء الدراسة عام 2023م.

أدوات جمع البيانات:..

سيتم استخدام (الاستبانة) في هذه الدارسة كأداة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدارسة.

الدراسات السابقة:

1. دراسة (Ibrahim El-Sayed Ebaid, 2022): بعنوان: استكشاف اتجاهات طلاب المحاسبة نحو دمج المحاسبة الجنائية في تعليم المحاسبة.

An exploration of accounting students' attitudes toward integrating forensic accounting in accounting education

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف الوضع الحالي لتعليم المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية كدولة نامية ومدى ملاءمتها من وجهة نظر طلاب المحاسبة في الجامعات السعودية, بسبب العدد المتزايد من قضايا الفساد والاحتيال المالي ، خاصة في البلدان النامية ، أصبح تعليم المحاسبة الجنائية أمرًا مهمًا ويجب على الجامعات أن تقدمه كجزء من مناهجها الدراسية .

وتم إجراء استبانة استقصائية لعينة من طلاب المحاسبة من أربع جامعات سعودية .احتوى الاستبيان على خمس مجموعات من الأسئلة, كما وكشفت نتائج هذه الدراسة عن ضعف واضح في دمج المحاسبة الشرعية في تعليم المحاسبة في الجامعات السعودية .هذا المستوى الضعيف من التكامل لا يرضي معظم الطلاب الذين يؤمنون بالطلب المتزايد على مهنة المحاسبة الجنائية في المستقبل، وبالتالي الحاجة إلى تغطية أكبر لمحاسبة الطب الشرعي في مناهج المحاسبة لاكتساب المهارات التي تؤهلهم للعمل في هذا المجال. مهنة بعد التخرج .أعرب الطلاب عن أن النهج المناسب لتغطية المحاسبة القضائية في منهج المحاسبة هو إضافة دورة مستقلة تشمل جميع موضوعات المحاسبة الجنائية.

2. دراسة (Noor-Aldeen-Kassem-Alawneh-Lab, 2022): بعنوان: دور المحاسبة القضائية وأثرها في الحد من ظاهرة غسيل الأموال

THE ROLE OF JUDICIAL ACCOUNTING AND ITS IMPACT IN REDUCING THE PHENOMENON OF MONEY LAUNDERING

سلطت هذه الدراسة الضوء على مشكلة في البنوك وهي وجود غسيل أموال في البنوك الخاصة مما ينعكس سلبا على الأنشطة الاقتصادية، والغرض من هذه الدراسة هو التحقيق في أبعاد الطب الشرعي المحاسبة (تحليل مصادر الاستخدام والأموال، المحاسبة الجنائية المسار، عملية التحليل الزمني، جدول تتبع التدفق النقدي لمختلف الأنشطة وتحليل الارتباط بين الناس وعلاقتهم البيانات المالية ومتابعة العمليات المالية المشبوهة) وبياناتها التأثير في الحد من ظاهرة غسيل الأموال. استخدمت

منهجية الدراسة التحليل الكمي للبيانات المتعلقة بمصارف خاصة في محافظة البصرة قيد الدراسة وهي (7) مصارف خاصة البنوك. تضمنت عينة الدراسة جميع المحاسبين الماليين في هؤلاء عدد البنوك وعددها (150) فردا وتمت معالجة البيانات من خلال الأساليب الإحصائية باستخدام برنامج SPSS وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: تقوم المحاسبة القضائية بمراقبة نشاط البنك بشكل مستمر للحد من عملية الغسيل، وتعمل المحاسبة القضائية على خطة عمل لفحص القوائم المالية لكل عميل داخل البنك، وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها: إعداد كوادر مؤهلة وعملية في المحاسبة القضائية لتلبية احتياجات المجتمع والهيئات القضائية.

3.**دراسة (السيد, خالد: 2021)**: ضرورة تضمين المحاسبة القضائية في برامج المحاسبة بالجامعات السودانية.

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية تضمين المحاسبة القضائية في برامج المحاسبة بالجامعات السودانية ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للبيانات التي تم استقاؤها عن طريق الاستبانة على عينة من أعضاء هيئة التدريس في المحاسبة، وبعض القضاة في السلك القضائي السوداني، والتي شكلت مجتمع الدراسة الذي تم اختياره بطريقة العينة (القصدية) للحصول على أراء ومعلومات معينة. وتوصلت الدارسة إلى أن هناك حاجة ملحة لتضمين المحاسبة القضائية في برامج المحاسبة والتي سوف تسهم في زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية ورفع أداء الهيئات الرقابية والاشرافية لدى المؤسسات المالية، وقد أوصت الدراسة بتضمين المحاسبة القضائية في برامج المحاسبة واعتماد خطط دراسية لها على مستوى برامج البكالوريوس كتخصص مستقل، وحث المراكز البحثية لتسليط الضوء عليها بشكل كافٍ، مع ضرورة إشراك هيئة المحاسبة والمراجعين والسلطة القضائية في تأصيلها، ووضع اشتراطات وظيفية لها.

4. دراسة (عمر وأخرون, 2021): أهمية المحاسبة القضائية كألية لمكافحة الفساد المالي– بالإشارة الى تجارب بعض البلدان العربية.

سعت الدراسة إلى معرفة أهمية المحاسبة القضائية كإحدى أهم آليات مكافحة الفساد المالي وذلك من خلال التطرق إلى مجموعة من المفاهيم المرتبطة بالمحاسبة القضائية والفساد المالي واستعراض بعض تجارب البلدان العربية كما واستخدم الباحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي نظرا لملائمة لطبيعة موضوع الدراسة وقد توصلت الدراسة إلى أن المحاسبة القضائية تلعب دور هام في مكافحة الفساد المالي وذلك من خلال التقنيات والمهارات التي تتميز بها والخدمات التي توفرها كخدمة تأييد الدعاوي القانونية وخدمات التحري كما أوصت الدراسة ضرورة اهتمام الجامعات والمعاهد بمادة المحاسبة القضائية، من خلال تضمينها في المناهج والخطط والدراسية الموجهة لطلبة أقسام المحاسبة، من أجل تخريج دفعات ملمة بهذا الفرع المهم من المحاسبة.

5.**دراسة (عباس وأخرون,2021)**: دور المحاسبة القضائية في الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية :دراسة عينة من خبراء محاسبيين، محافظي الحسابات، ومحاسبين، وأكاديميين بأم البواقي.

تهدف هذه الدراسة إلى عرض دور المحاسبة القضائية ومدى الحاجة إليها والتعرف على المؤهلات والخبرات التي يجب أن يتمتع بها المحاسب القضائي، وكذا الإجراءات وأنشطة الرقابة القضائية التي يمكن أن يقوم بها المحاسب القضائي، في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، و قد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لاختبار الفرضيات من خلال استبانة وزعت على عينة الدراسة المتمثلة في خبراء محاسبيين، محافظي الحسابات، ومحاسبين، وأكاديميين بولاية أم البواقي .كذلك أوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها: العمل على إدراج مناهج المحاسبة القضائية من ضمن متطلبات مواد الدراسات العليا.

6.**دراسة (أبو عمارة والحركان: 2019)**: تقييم مدى كفاية المحتوى الحالي للمحاسبة القضائية في برامج المحاسبة في الجامعات السعودية.

هدفت هذه الدراسة الى تقييم مدى كفاية المحتوى الحالي للمحاسبة القضائية في برامج المحاسبة في الجامعات السعودية, وذلك من خلال دراسة ميدانية تمت على كليات العمال والإدارة في الجامعات السعودية, طبقت الدراسة على 250, ووزعت استبانة الدراسة عليهم, استرد منها فردا 169 استبانة, واستبعدت

33 استبانة لعدم صالحيتها للتحليل ,وبهذا فقد بلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل 136 استبانة

كما وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها: هناك عدة أسباب تجعل من الضروري تدريس المحاسبة القضائية في مقررات البرامج المحاسبية في الجامعات.

ومن خلال البحث تم التوصل إلي مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة تدريس المحاسبة القضائية في كليات الأعمال في الجامعات السعودية و ضرورة إدخال موضوعات المحاسبة القضائية ضمن اختبار التأهيل للزمالة المحاسبية التي تجريها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ضرورة توفير التسهيلات اللازمة لقيام الكليات بتدريس المحاسبة القضائية من خلال توفير كتب جيدة تغطي موضوعات المحاسبة القضائية , واستقطاب أعضاء هيئة تدريس وخبراء مؤهلون لتدريس المحاسبة القضائية بالجودة المطلوبة.

7.**دراسة (الوكيل, 2018):** مدخل مقترح لاستخدام المحاسبة القضائية في مكافحة عمليات غسيل الأموال في البيئة المصرية– دراسة ميدانية.

يهدف هذا البحث إلى وضع مدخل مقترح لاستخدام المحاسبة القضائية في مكافحة عمليات غسل الأموال في البيئة المصرية. كما واعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي وذلك من خلال إجراء كل من الدراسة النظرية والدراسة الميدانية توصل البحث إلى عدة نتائج أهمها: عدم وجود جهة مهنية مستقلة للمحاسبين القضائيين أسوة بجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، عدم اهتمام الجامعات المصرية وبالأخص أقسام المحاسبة بكليات التجارة بإنشاء وتخصيص قسم ومنهج جديد ومستقل للمحاسبة القضائية وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها: ضرورة قيام الجامعات المصرية متمثلة في أقسام المحاسبة بكليات التجارة على مستوى مرحلة البكالوريوس بتخصيص وتدريس مقررات خاصة بالمحاسبة القضائية، وانشاء تخصص جديد للمحاسبة القضائية يضاف للتخصصات الأخرى الموجودة، أما على مستوى الدراسات العليا فيتم العمل على إنشاء دبلوم مهني متخصص خاص بدور المحاسبة القضائية في مكافحة عمليات غسيل الأموال.

8.دراسة (Kramer, Seda, & Georgiy:2017): الآراء الحالية لتعليم المحاسبة القضائية.

تناول الباحثان فيها العدد الدراماتيكي المتنامي للجامعات والكليات التي تدرس المحاسبة القضائية ,وخلصت النتائج إلى أن الطلب على خدمات المحاسبة القضائية سيزداد في المستقبل القريب وأن مجيبي الاستبانة على البحث فضل تقديم كورسات المحاسبة القضائية على مستوى البكالوريوس او على مستوى الدراسات العليا. وان هناك العديد من الاختلافات الكبيرة بين آراء المعلمين والممارسين في محتوى المحاسبة القضائية والتقنيات المستخدمة في تدريسها. وينظر الممارسون إلى إدراج مواضيع خارج المحاسبة التقليدية على أنها أكثر أهمية إدراجها في تعليم المحاسبة القضائية, ومن اكثر تقنيات التدريس قيمة تلك التي تضيف التعليم التجريبي للدارسين.

9. **دراسة (دعاس, 2016):** تقييم مدى إدراج المحاسبة القضائية ضمن مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى إدراج مواضيع المحاسبة القضائية ضمن الخطط الدراسية لمقررات أقسام المحاسبة في الجامعات الفلسطينية، وذلك من خلال مراجعة وتحليل الخطط الدراسية لأقسام المحاسبة في الجامعات الفلسطينية، وتمثلت عينة الدراسة بـ 14 جامعة من فلسطين حيث اعتمد الباحث على منهجية تحليل المحتوى حيث انصب التركيز في الخطط المطروحة على مساقات مبادئ التدقيق، وفي بعض الجامعات مساق الرقابة الداخلية، وتشير نتائج الدراسة إلى أن المناهج الأكاديمية لأقسام المحاسبة قد خلت من مساق المحاسبة القضائية. لذلك وأهمية دور كل من المحاسب القضائي والمحاسبة القضائية وتنامي دور المحاسب القضائي، أوصت الدراسة باعتماد الخطة المقترحة لمساق المحاسبة القضائية في الجامعات الفلسطينية والتي تركز على وجود متطلبات سابقة من المعرفة المحاسبية، بالإضافة إلى احتواء الخطة المقترحة للجانب المفاهيمي للمحاسبة القضائية وعلاقتها بالتدقيق، مع عدم اغفال الجانب الفني من أساليب البحث والتحقيق، فضلاً عن وجوب حالات دراسية عملية اكتساب المهارة الفنية في تطبيق أساليب المحاسبة القضائية.

10.دراسة (Tiwari & Debnath, Forensic accounting: a blend of knowledge,2017):المحاسبة القضائية: مزيج من المعرفة

تطرق الباحث فيها إلى إن تعليم المحاسبة القضائية متعدد التخصصات, فهو يشمل التدقيق والمحاسبة والإحصاءات وتكنولوجيا المعلومات وقواعد القانون والمهارات البشرية. فهو يشبه التدقيق لكنه يختلف عنه. فالمهارة في التحليل الإحصائي ضرورية من أجل معالجة البيانات كبيرة الحجم, والمهارة في تكنولوجيا المعلومات ضرورية من أجل اكتشاف الجرائم الإلكترونية, والمهارات البشرية ضرورية بسبب الهجمات الاجتماعية الهندسية, كما أن المحاسب القضائي يجب أن يكون على علم بأخر التحديثات القانونية, بالإضافة الى أهمية معارف ومهارات التحقيق كونها ضرورية للمحاسب القضائي. وبهدف تنظيم مهنة المحاسبة القضائية يمكن تطوير تعليم المحاسبة القضائية كفرع مستقل. وهنا تظهر أهمية ظهور المعايير الخاصة بالمحاسبة القضائية ,ويتعين على الهيئات الأكاديمية والهيئات المهنية أن تتصدى لهذه المسألة.

11. دراسة (Alabdullah& Yahya:2014): دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي: دراسة في العراق.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد التأثير باستخدام المحاسبة القضائية في الفساد المالي حيث اعتمدت هذه الدراسة على تصميم بحث الارتباط. كما وتم جمع البيانات باستخدام المقابلات والاستبيانات. كشفت النتائج الرئيسية للدراسة أن: هناك فشل في أساليب المحاسبة والرقابة يكمن في المنهجية التي تدرس في العراق لاكتشاف قضايا الفساد المالي، ومن ناحية أخرى فإن غالبية موظفي المراجعة والمحاسبة في العراق يعانون من ضعف الإدراك والمعلومات لطرق المحاسبة الجنائية. لذلك أوصت الدراسة الحالية أن أساليب المحاسبة القضائية يجب أن تضاف إلى مناهج أقسام المحاسبة في الجامعات العراقية على مستوى الدراسات الأولية والعليا من خلال النظري والفصول العملية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات موضوع مساق المحاسبة القضائية فقد أجريت دراسات وبحوث عديدة تناولت متغيرات هذه الدراسة وغيرها وأبعادها المختلفة وتفاوتت في أهدافها ومتغيراتها والفئات المستهدفة والبيئات التي أجريت فيها، واختلفت الدراسة في العينة وهي أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة, كذلك اختلف محل تطبيق الدراسة حيث تم تطبيقها في قطاع غزة وتميزت هذه الدراسة بأنها من أوائل الأبحاث في قطاع غزة.

الإطار النظري:

أولاً/ تعريف المحاسبة القضائية:

عرف (لطفي:2014,ص54) المحاسبة القضائية هي: النظرة الشاملة للتحقيق في الغش وتحليل ضوابط الرقابة الداخلية للغش بهدف البحث عن أدلة إثبات عن الغش عند مراجعة الغش.

أما دراسة (Estache, & Foucart, 2018) أشارت إلى أن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) في تعريفه للمحاسبة القضائية بأنها: "تطبيق المعرفة المتخصصة، ومهارات التحقيق التي يمتلكها المحاسب القانوني CPA في جمع، وتحليل، وتقييم المسألة بشكل واضح وتفسير وتوصيل النتائج التي يصل إليها للمحكمة، مجلس الإدارة، أو الجهات القضائية التنفيذية الأخرى".

كما وعرفها(المدهون و أحمد, 2021, ص7) بأنها: "إحدى فروع المحاسبة الحديثة التي تقوم بالاعتماد على المعرفة المتكاملة بعلم المحاسبة وتدقيق الحسابات وأمور قانونية متعلقة بالبحث والتحري والمعرفة بالتشريعات والاجراءات المتبعة في المحاكم الى جانب معارف أخرى مما يجعله مؤهلاً لأن يكون خبيراً في اعداد تقارير الخبرة المالية المطلوبة لغايات الفصل في الدعاوى المدنية أمام القضاء بما يمكنه إبداء الرأي الفني المتخصص المحايد في الدعاوى القضائية وتقديم تقرير مدعم بالأدلة القانونية الكافية للقضاء مما يساعد في الفصل في المنازعات المالية وتحقيق العدالة".

ثانياً / أسباب ظهور المحاسبة القضائية:

ذكرت دراسة (Owojori,2009,185) أنه من الأسباب المهمة لظهور المحاسبة القضائية هي:.

1. عدم تمكن لجان التدقيق الداخلي من تسليط الضوء على مختلف الحقائق والجوانب الخفية الاخرى لاحتيال الشركات.
2. الطريقة المستعملة في تعيين مراقبي الحسابات القانونيين لا توفر ضمان الاستقلالية لأنها تحتمل التواطؤ والضغط.

3.يمكن للمدققين الداخليين الكشف وبشكل مؤكد عما كان يحدث ولكنهم ليسوا في وضع يسمح لهم للشروع في عمل مناسب في الوقت المناسب نتيجة عدم تمتعهم بالاستقلال الكافي لعمل ذلك.

4.إن وظيفة المدقق الخارجي لا تتمثل في الكشف عن الاحتيال في الكشوفات المالية وأن الوظيفة الاساسية لهم تتمثل في إبداء الرأي حول مدى انسجام عملية الإبلاغ المالي للشركة قيد التدقيق مع المعايير المحاسبية الدولية أو المحلية.

ثالثاً / أهداف المحاسبة القضائية:

وضحت دراسة(Kranacher and others ,2011 :11) بعض أهداف المحاسبة القضائية نقلاً عن دراسة (عبد,2021,ص 125):

1.التحقق من الادعاءات المزعومة من قبل الأطراف ذات العلاقة إذ إن هدف المحاسبة القضائية ستعتمد على الغرض من تكليفه فقد تكون مهمته التحري عن وجود الاحتيال أو تقييم بعض الأضرار الاقتصادية.

2. التحري عن عمليات الاحتيال واكتشافها والذي يعد من أهم أهداف المحاسبة القضائية فضال عن اكتشاف حالات التهرب من الالتزامات المالية او الممارسات الخاطئة التي ترتكب من التلاعب في السجلات المحاسبية وفي بعض حالات اكتشاف الاحتيال يتطلب الأمر كشف هوية الجاني ولذا تستعمل الوثائق المالية كدليل لدعم تقديم دعوى قضائية لمنع المتهم من التسبب في مزيد من الضرر وكذلك السعي الى التعويض إذا تم تحديد هوية الشخص المسؤول.

3.تحديد مقدار الخسائر والأضرار الاقتصادية المتكبدة أو المحتملة وجمع الأدلة المالية التي ستكون بمثابة أدلة قوية لدعم المطالبات القانونية واستردادها فضلاً عن تتبع وتحديد موقع الأصول المفقودة لغرض استردادها وتحديد المسؤول عن ارتكاب الاحتيال.

4.إجراء التحليل والتحقيق من صحة احتساب مبلغ التعويض المطالب به أمام المحكمة ضد الشركة فضلاً عن المثول أمام المحكمة إذا تطلب الأمر ذلك وهنا قد يتم الاستعانة بالمحاسب القضائي من قبل أحد الأطراف قيد النزاع أي المتضرر أو الذي أحدث الضرر وفي ضوء ذلك قد يكون من الضروري أيضا تحديد الأسباب والأفراد المسؤولين عن وضع الشركة في موضع مسؤولية أمام الدعاوي القضائية.

رابعاً/ أسباب الاهتمام بتدريس المحاسبة القضائية:

ذكرت دراسة (أبو عمارة والحركان, 2019, ص432) عدة أسباب لتدريس المحاسبة القضائية في مقررات البرامج المحاسبية بالجامعات:

1.ازدياد الفرصة لتشغيل الخريجين.

2.الانتشار الواسع والشاسع للمحاسبة القضائية.

3.تعتبر المحاسبة القضائية متطلب أساسي للحصول على شهادة CPA.

4.القدرة على تفسير النتائج الواردة من قبل معدي القوائم المالية

5.تطوير البرامج المحاسبية والخطط الأكاديمية للجامعات.

6.التماشي ومواكبة متطلبات أسواق المال العالمية.

7.الانتشار الدولي والعالمي للمحاسبة القضائية.

8.التأثير الإيجابي للمعرفة عن المحاسبة القضائية على فرص تشغيل الدارسين.

خامساً/ المشاكل التي تواجه تطور المحاسبة القضائية واقتراحات حلها:

ذكرت دراسة (عبد الحليم وأخرون,2021,ص453-454) عدة مشاكل تواجه نمو وتطور المحاسبة القضائية وبعض المقترحات لحلها:

1.قلة الكوادر البشرية المؤهلة لتطبيق هذا الفرع من فروع المحاسبة

2.القصور في أو عدم تطبيق المفاهيم والأساليب المعاصرة.

3.عدم وجود تشريع واضح يتناول الإجراءات الواجب اتباعها في حالة حسم المنازعات أو جهة معينة ملزمة لتطبيق المحاسبة القضائية.

4.الاعتماد في كثير من الأحوال على عنصر التقدير والحكم الشخصي للقائم على أعمال المحاسبة القضائية.

5.وجود فجوة بين وزارة المالية (مصلحة الضرائب) ووزارة الاقتصاد المصدرة لمعايير المحاسبة والمراجعة

وبالتالي تنشأ خلافات جوهرية بينهما تؤدي إلى الوصول للمحاكم.

6. عدم اهتمام الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات بتدريس مقررات المحاسبة القضائية.
7. عدم اهتمام المنظمات المهنية بهذا القدر الكافي والعمل على تأهيل المحاسب القضائي بالقدر الكافي وضرورة حصوله على المؤهلات المهنية الكافية لممارسة عمله وعدم اشتراطها بضرورة وجود المحاسب القضائي ضمن فريق المراجعة الخارجية للشركات مرتفعة المخاطر.

كذلك أشارت دراسة (عبد الحليم وأخرون,2021,ص453-454) إلى بعض الوسائل والطرق للتغلب على هذه المشاكل:

1. إعداد البرامج التدريبية اللازمة بحيث تشمل الجوانب العلمية والعملية في هذا المجال.
2. توفر التأهل العلمي والعملي المناسب للمحاسب القضائي وذلك من خلال توفر المقررات والبرامج الدراسية التي تتناول هذا الجانب سواء من الناحية المحاسبية كمهارات المحاسبة القضائية أم من ناحية المراجعة كالمراجعة القضائية وأيضا المقررات القانونية اللازمة وذلك من خلال المرحلة الجامعية أو مرحلة الدراسات العليا.
3. إنشاء جمعية مهنية رسمية مستقلة للمحاسبة القضائية.
4. ممارسة مهنة المحاسبة القضائية كمهنة خارجية مستقلة.
5. نشر ثقافة الاهتمام بالمحاسبة القضائية سواء في الشركات أو بين المساهمين والمستثمرين مع بيان أهميتها وتوضيح الآثار الإيجابية لها.
6. إصدار تشريعات وقوانين مُلزمة لتطبيق مهنة المحاسبة القضائية لمواكبة التغيرات والأحداث الاقتصادية والسياسية والثقافية.

سادساً/ إجراءات الدراسة:

الجانب الميداني للدراسة:

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محوراً رئيساً يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

أولاً : منهج الدراسة :

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، والعلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها. وقد استخدم الباحث مصدرين أساسين للمعلومات، ففي حين تم معالجة الإطار النظري للدراسة باللجوء لمصادر البيانات الثانوية كالكتب والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة. تم الاستفادة من المصادر الأولية من خلال اللجوء إلى الاستبانة كأداة للدراسة.

ثانياً : مجتمع وعينة الدراسة :

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها فقد استهدفت هذه الدراسة فئة الأكاديميين في جامعات قطاع غزة. حيث شملت الدراسة (49) أكاديمي في مجال المحاسبة، حيث تم توزيع الاستبانة على كافة أفراد مجتمع الدراسة، من أصل (60) استبانة تم توزيعها بنسبة (81.67%). وفيما يلي عرض لخصائص عينة الدراسة وفق البيانات الشخصية والوظيفية.

جدول رقم (1) : خصائص عينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	35	%71.4
	أنثى	14	%28.6
العمر	30 سنه فأقل	9	%18.4
	31 حتى 40 سنة	13	%26.5

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
	41 حتى 50 سنة	19	%38.8
	51 سنه فأكثر	8	%16.3
الرتبة العلمية	أستاذ	4	%8.2
	أستاذ مشارك	10	%20.4
	أستاذ مساعد	18	%36.7
	محاضر	17	%34.7
المؤهل العلمي	ماجستير	17	%34.7
	دكتوراه	32	%65.3
التخصص العلمي	محاسبة	49	%100
	علوم مالية ومصرفية	0	%0

يتضح من جدول (8) أن ما نسبته (71.4%) من عينة الدراسة ذكور، كما أن ما نسبته (55.1%) من عينة الدراسة تتجاوز أعمارهم 40 عاما، وحسب الرتبة العلمية فإن ما نسبته (8.2%) من عينة الدراسة رتبتهم أستاذ, (20.4%) رتبتهم أستاذ مشارك, بينما (36.7%) رتبتهم أستاذ مساعد (34.7%) رتبتهم محاضر وتدل النتائج السابقة على التنوع في الدرجات العلمية لعينة الدراسة كما أن ما نسبته (34.7%) من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي ماجستير، بينما (65.3%) مؤهلهم العلمي دكتوراه . وحيث اختصت الدراسة المحاسبين فقد بلغت نسبتهم (100%) من عينة الدراسة.

ثالثاً : أداة الدراسة :

تم إعداد استبانة حول " المحاسبة القضائية الواقع والمأمول ضمن المنهاج الجامعي من وجهة نظر الأكاديميين "دراسة ميدانية على الأكاديميين، وقد تم التأكد من صدق أداة الدراسة باستخدام ما يلي:

أ) الاتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الاتساق الداخلي درجة انسجام كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة (العلي، 2020 : 85)، وقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه، وقد تم ذلك على العينة التجريبية المكونة من (15) أكاديمي.

جدول رقم (2) : نتائج الاتساق الداخلي

المحور الأول			المحور الثاني			المحور الثالث		
م	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)	م	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)	م	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1	0.754**	0.001	1	0.583*	0.022	1	0.841**	0.000
2	0.813**	0.000	2	0.840**	0.000	2	0.722**	0.002
3	0.622*	0.013	3	0.594*	0.020	3	0.842**	0.000
4	0.897**	0.000	4	0.583*	0.022	4	0.941**	0.000
5	0.818**	0.000	5	0.860**	0.000	5	0.713**	0.003
6	0.628*	0.012	6	0.870**	0.000	6	0.858**	0.000

7	0.809**	0.000	7	0.695**	0.004	7	0.919**	0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 ≥ لα.

ب) الصدق البنائي للاستبانة

يبين الصدق البنائي مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة، وقد تم ذلك على العينة التجريبية المكونة من 10 أكاديميين.

جدول رقم (3): نتائج الصدق البنائي للاستبانة

المجال	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية(Sig.)
الدور المتوقع من اعتماد أقسام المحاسبة في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة لمساق المحاسبة القضائية بشكل منفصل ضمن خططها الأكاديمية	0.648**	0.009
الدور المتوقع من اعتماد أقسام المحاسبة في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة لمفردات مساق المحاسبة القضائية بشكل مدمج مع مساقات مقاربة	0.909**	0.000
ما مدى الحاجة من وجهة نظر الطواقم الاكاديمية لإضافة مساق المحاسبة القضائية ضمن خطط أقسام المحاسبة في الجامعات الفلسطينية	0.965**	0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α.

يبين جدول (5) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 ≥ α وبذلك تعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقه لما وضعت لقياسه.

سادساً : ثبات الاستبانة Reliability :

يعني الثبات استقرار الاستبيان وعدم تناقضه مع نفسه، أي يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة (البحراوي، 2018: 3). وقد تم التحقق من ثبات استبانة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient، وطريقة التجزئة النصفية، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (4).

جدول رقم (4): قياس ثبات الاستبانة

المجال	ألفا كرونباخ		التجزئة النصفية	
	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح
الدور المتوقع من اعتماد أقسام المحاسبة في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة لمساق المحاسبة القضائية بشكل منفصل ضمن خططها الأكاديمية	7	0.878	0.827	0.905
الدور المتوقع من اعتماد أقسام المحاسبة في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة لمفردات مساق المحاسبة القضائية بشكل مدمج مع مساقات مقاربة	7	0.844	0.759	0.863
ما مدى الحاجة من وجهة نظر الطواقم الاكاديمية لإضافة مساق المحاسبة القضائية ضمن خطط أقسام المحاسبة في الجامعات الفلسطينية	7	0.924	0.892	0.943

المحاور معا	21	0.931	0.826	0.905

أظهرت النتائج الموضحة في جدول (4) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.924،0.844)، بينما بلغت لجميع فقرات الاستبانة (0.931)، كما كانت قيمة معامل التجزئة النصفية أيضاً مرتفعة لكل المجال حيث تراوحت ما بين (0.863،0.943) لكل مجال من مجالات الاستبانة، كذلك كانت قيمة معامل ألفا لجميع فقرات الاستبانة (0.905)، بذلك توفرت الثقه التامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

ثالثاً : تحليل فقرات الاستبانة :

تحليل فقرات مجال " الدور المتوقع من اعتماد أقسام المحاسبة في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة لمساق المحاسبة القضائية بشكل منفصل ضمن خططها الأكاديمية "

تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب وقيمة اختبار T لمعرفة درجة الموافقة، النتائج موضحة في جدول (5).

جدول رقم (5): الدور المتوقع من اعتماد أقسام المحاسبة في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة لمساق المحاسبة القضائية بشكل منفصل ضمن خططها الأكاديمية "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
.1	**يعمل إدراج مساق المحاسبة القضائية على زيادة خبرات الطلبة في الأمور القضائية.**	4.367	0.602	0.873	1	15.903	0.000
.2	**يساهم إدراج مساق المحاسبة القضائية على تطوير برنامج المحاسبة.**	4.082	0.702	0.816	7	10.781	0.000
.3	**يعمل إدراج مساق المحاسبة القضائية على اضافة ميزة تنافسية للبرنامج الأكاديمي.**	4.306	0.652	0.861	3	14.022	0.000
.4	**يعزز إدراج مساق المحاسبة القضائية على زيادة المعرفة المتخصصة للمحاسب.**	4.286	0.612	0.857	4	14.697	0.000
.5	**يستفاد من إدراج مساق المحاسبة القضائية كشف عمليات الغش والاحتيال من قبل المحاسب.**	4.265	0.605	0.853	5	14.647	0.000
.6	**يساهم إدراج مساق المحاسبة القضائية على معرفة مهارات التحقيق التي يمتلكها المحاسب.**	4.327	0.591	0.865	2	15.707	0.000
.7	**يوفر إدراج مساق المحاسبة القضائية تقديم تقرير مدعم بالأدلة القانونية من قبل المحاسب.**	4.204	0.707	0.841	6	11.930	0.000

	جميع فقرات المجال معاً	4.262	0.464	0.852		19.039	0.000

من جدول (5) يمكن استخلاص أن المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " يعمل إدراج مساق المحاسبة القضائية على زيادة خبرات الطلبة في الأمور القضائية " يساوي 4.367 (الدرجة الكلية من 5) أي أن الوزن النسبي 87.3%، ويليها الفقرة السادسة " يساهم إدراج مساق المحاسبة القضائية على معرفة مهارات التحقيق التي يمتلكها المحاسب" يساوي 4.327 أي أن الوزن النسبي 86.5%. وهذا يعني أن هناك موافقة بشدة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرتين . وفي المرتبة الأخيرة بينما فجاءت الفقرة الثانية "يساهم إدراج مساق المحاسبة القضائية على تطوير برنامج المحاسبة " بمتوسط حسابي 4.082 أي أن الوزن النسبي 81.6%، وهذا يعني أن هناك موافقة متوسطة (حياد) من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وجاء ترتيبها الفقرة الأخيرة بين الفقرات. وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لمجال " الدور المتوقع من اعتماد أقسام المحاسبة في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة لمساق المحاسبة القضائية بشكل منفصل ضمن خططها الأكاديمية " يساوي 4.262 أي أن الوزن النسبي 85.2%، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

ويعزو الباحث ذلك إلى وجود موافقة على فقرات الاستبانة إلى الإيمان الكبير من الأساتذة المختصين في علم المحاسبة بهذا المساق ودوره في الارتقاء بالطلبة نظرياً وعلمياً إضافة الى أنه يضفي شيئاً جديداً على التخصص فيأخذ به إلى جانب الارتقاء بدل من النمطية المعهودة وليس أدل على ذلك من حصول الفقرة الأولى على أعلى درجة بوزن نسبي (0.875) والتي تنص على "يعمل ادراج مساق المحاسبة القضائية على زيادة خبرات الطلبة في الأمور القضائية" مما يؤكد على الرؤية الثاقبة للأساتذة بأهمية هذا المساق بكافة مفرداته التي تساهم في زيادة خبرة الطالب عملياً حول الارتقاء بمستوياتهم.

إضافة إلى دور مساق المحاسبة القضائية في تحفيز الطلبة على معرفة ما هو جديد فهذا التخصص يحتوي على الإطار العام للمحاسبة القضائية, كما يحدد دور المحاسبة القضائية في مكافحة غسل الاموال والحد من التهرب الضريبي إضافة الى بيان دور المحاسبة القضائية في تطبيق الحوكمة ومكافحة الفساد الاداري والمالي. (السيد, 2021).

كما يساهم مساق المحاسبة القضائية في تحديد الاختلافات فيما بين المحاسب القضائي ومراجع الغش ومراجع التحقيق واكتشاف طرق الغش الشائعة وكما يساهم هذا المساق تدريب الطلبة في الحصول على تقييم أدلة الإثبات غير المالية من خلال تعلم طرق المقابلة ولغة الجسد ولغة العين وأدلة الخداع بالإضافة الى معرفة وسائل المسح للحصول على أدلة اثبات غير مالية, كما يعزو الباحث حصول هذه الفقرة على الترتيب الاول الى قناعة أساتذة المحاسبة الجامعيين الى أهمية دور التكتيكات والاجراءات الفعالة للشاهد الخبير في المحكمة (لطفي, 2014م).

ومن ضمن الأشياء التي يهتم بها مساق المحاسبة القضائية دورها في الكشف والتصدي للغش والاحتيال والاحتكار الاقتصادي والافصاح والشفافية. (جميل, 2018).

وهذا يدل على أن هناك موافقة محايدة من قبل أفراد العينة على اعتبار أنه من الصعب جعل مساق المحاسبة القضائية بعينه يجعل قيمة تضاف لبرنامج المحاسبة أكثر من غيرها من المساقات فالمحاسبة القضائية كمساق من وجهة نظر الاساتذة يمثل قيمة في ذاته ولا يجعل لبرامج المحاسبة خصوصية إذا أضيف هذا المساق لها وكذلك لا تفقد برامج المحاسبة قيمتها في حال عدم وجود هذا المساق فيها.

ومن هنا فان القيمة المضافة لوجود مساق المحاسبة القضائية جاء في استجابات عينة الدراسة حول الدور المتوقع من اعتماد أقسام المحاسبة في الجامعات الفلسطينية بالمحافظات الجنوبية لمساق المحاسبة القضائية بشكل منفصل ضمن خططها الأكاديمية حيث يستفاد منه كميزة تنافسية للبرنامج الأكاديمي ومعرفة مهارات التحقيق التي يمتلكها المحاسب.

تحليل فقرات مجال "الدور المتوقع من اعتماد أقسام المحاسبة في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة لمفردات مساق المحاسبة القضائية بشكل مدمج مع مساقات مقاربة"

تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب وقيمة اختبار T لمعرفة درجة الموافقة، النتائج موضحة في جدول (6).

جدول رقم (6): الدور المتوقع من اعتماد أقسام المحاسبة في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة لمفردات مساق المحاسبة القضائية بشكل مدمج مع مساقات مقاربة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
.1	يوجد في المساقات المتقاربة الكم الكافي لمفردات المحاسبة القضائية.	2.551	0.914	0.510	7	3.438-	0.001
.2	يمتلك مدرس المساقات المتقاربة الخبرة الكافية لتدريس مفردات المحاسبة القضائية.	3.122	1.073	0.624	5	0.799	0.428
.3	تتوفر المؤهلات العلمية والأكاديمية المطلوبة في مدرس المساقات المتقاربة لتدريس المحاسبة القضائية.	3.286	0.791	0.657	2	2.530	0.015
.4	يتمتع مدرس المساقات المتقاربة بالخبرة المهنية والعملية لتدريس المحاسبة القضائية.	3.776	1.026	0.755	1	5.291	0.000
.5	يتوفر لدى مدرس المساقات المتقاربة المعرفة العميقة بالمحاسبة القضائية.	3.204	0.979	0.641	3	1.460	0.151
.6	يمتلك مدرس المساقات المتقاربة القدرة على ابداء حكم مهني سليم.	3.082	1.017	0.616	6	0.562	0.577
.7	يوجد لدى مدرس المساقات المتقاربة المعرفة الجيدة بمجال الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات.	3.184	1.112	0.637	4	1.156	0.253
	جميع فقرات المجال معاً	3.172	0.689	0.634		1.746	0.087

من جدول (6) يمكن استخلاص أن المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة " يتمتع مدرس المساقات المتقاربة بالخبرة المهنية والعملية لتدريس المحاسبة القضائية " يساوي 3.776 (الدرجة الكلية من 5) أي أن الوزن النسبي 75.5%، ويليها الفقرة الثالثة " تتوفر المؤهلات العلمية والأكاديمية المطلوبة في مدرس المساقات المتقاربة لتدريس المحاسبة القضائية" المتوسط الحسابي يساوي 3.286 والوزن النسبي 65.7% وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرتين. وفي المرتبة الأخيرة بينما فجاءت الفقرة الأولى "يوجد في المساقات المتقاربة الكم الكافي لمفردات المحاسبة القضائية" بمتوسط حسابي 2.551 أي أن الوزن النسبي 51%، وهذا يعني أن هناك موافقة متوسطة (حياد) من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة. وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لمجال " الدور المتوقع من اعتماد أقسام المحاسبة في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة لمفردات مساق المحاسبة القضائية بشكل مدمج مع مساقات مقاربة " يساوي 3.172 أي أن الوزن النسبي 63.4%، وهذا يعني أن

هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال. هذا يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المحور قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني موافقة عينة الدراسة على هذا المحور.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن مدرسي المساقات المتقاربة في تخصص المحاسبة لمساق المحاسبة القضائية قادرين على تدريس هذا المساق والسبب يرجع في ذلك الى أن جزء لا يستهان به من مفردات المحاسبة القضائية يتم تدريسه في المساقات المتقاربة لذلك فان هؤلاء الاساتذة يمتلكوا الخبرة الكافية من خلال التدريس النظري للمساقات المحاسبية واشرافهم العملي على الطلبة في المساقات التطبيقية سواء كانوا في البنوك أو البورصة أو الشركات المالية والتجارية أو الخاصة جعلهم قادرين على تدريس مساق المحاسبة القضائية بصورة جيدة وهذا ما أكدته حصول الفقرة "يتمتع مدرس المساقات المتقاربة بالخبرة المهنية والعلمية لتدريس المحاسبة القضائية" على الترتيب الأول بوزن نسبي (0.755).

كما يعزو الباحث وجود دور متوقع لاعتماد أقسام المحاسبة في الجامعات الفلسطينية في غزة لمفردات المحاسبة القضائية بشكل مدمج كونه حصل على درجة أعلى من المتوسط بموافقة عينة الدراسة إلى أن هناك توجه وصل الى (63%) يدعم دمج مفردات مساق المحاسبة القضائية في المساقات الأخرى يعني اذابة هذا المساق المتخصص بمفرداته ومكوناته بين المساقات الأخرى فيصبح لا وزن له من حيث القيمة النظرية والقيمة التطبيقية فبدل من أن يكون هذا المساق مستقل بكافة بنوده المتعلقة بغسيل الاموال والجرائم المالية والاختلاسات والسرقات والاحتيال المالي وقدرة المختص على قراءة لغة الجسد مما يزيد من قوة الدارس المختص في المحاسبة يصبح في حال دمج مفرداته مع مفردات المساقات الاخرى أمراً عادياً لا يشكل وزناً اضافياً لتخصص المحاسبة لدى الخرجين

تحليل فقرات مجال "ما مدى الحاجة من وجهة نظر الطواقم الأكاديمية لإضافة مساق المحاسبة القضائية ضمن خطط أقسام المحاسبة في الجامعات الفلسطينية "

تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب وقيمة اختبار T لمعرفة درجة الموافقة، النتائج موضحة في جدول (7).

جدول رقم (7): ما مدى الحاجة من وجهة نظر الطواقم الأكاديمية لإضافة مساق المحاسبة القضائية ضمن خطط أقسام المحاسبة في الجامعات الفلسطينية "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
.1	**يعمل إدراج مساق المحاسبة القضائية على زيادة الحصيلة العمية لدى الطلاب.**	4.102	0.621	0.820	7	12.429	0.000
.2	**يساعد إدراج مساق المحاسبة القضائية في الكشف عن التهرب الضريبي.**	4.286	0.577	0.857	4	15.588	0.000
.3	**يساهم إدراج مساق المحاسبة القضائية في حل النزاعات المالية**	4.245	0.630	0.849	5	13.829	0.000
.4	**يعمل إدراج مساق المحاسبة القضائية على اعداد محاسبين قضائيين مؤهلين للكشف عن عمليات الاحتيال المالي.**	4.408	0.610	0.882	2	16.170	0.000

.5	**يوجد قصور في مهنة المحاسبة القضائية في قطاع غزة بسبب محدودية الإمكانيات والموارد.**	4.429	0.540	0.886	1	18.516	0.000
.6	**يعمل إدراج مساق المحاسبة القضائية على زيادة القدرة والكفاءة لدى الخريج في كشف الغش والفساد المالي.**	4.367	0.602	0.873	3	15.903	0.000
.7	**يعمل إدراج مساق المحاسبة القضائية على تخريج خبراء ومهنيين يوفرون المعلومات والبيانات المحاسبية والمالية للأغراض القانونية.**	4.163	0.688	0.833	6	11.842	0.000
	جميع فقرات المجال معاً	4.286	0.439	0.857		20.485	0.000

من جدول (7) يمكن استخلاص أن المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة " يوجد قصور في مهنة المحاسبة القضائية في قطاع غزة بسبب محدودية الإمكانيات والموارد " يساوي 4.429 (الدرجة الكلية من 5) أي أن الوزن النسبي 88.6%، ويليها الفقرة الرابعة " يعمل إدراج مساق المحاسبة القضائية على إعداد محاسبين قضائيين مؤهلين للكشف عن عمليات الاحتيال المالي" المتوسط الحسابي يساوي 4.408 أي أن الوزن النسبي 88.2% وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرتين. بنما جاءت الفقرة الأولى " يعمل ادراج مساق المحاسبة القضائية على زيادة الحصيلة العمية لدى الطلاب " في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 4.102 أي أن الوزن النسبي 82%، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة (حياد) من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لمجال " ما مدى الحاجة من وجهة نظر الطواقم الأكاديمية لإضافة مساق المحاسبة القضائية ضمن خطط أقسام المحاسبة في الجامعات الفلسطينية " يساوي 4.286 أي أن الوزن النسبي 85.7%، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

ويعزو الباحث حصول الفقرة "يوجد قصور في مهنة المحاسبة القضائية في قطاع غزة بسبب محدودية الإمكانيات والموارد" على الترتيب الأول بوزن نسبي (88.6) إلى الواقع الذي تعيشه المحاسبة القضائية في محافظات قطاع غزة من تراجع في أداءه وعدم الالتفات إليه والاكتفاء باللجوء إلى المحاكم العادية للفصل في القضايا المالية بصورة واضحة فهي حالة بحاجة إلى تعديل وتفسير من حيث الرؤية والواقع, غير أنه في الآونة الأخيرة أي في السنوات الخمس الأخيرة بدأت تظهر ملامح العودة إلى الاهتمام بالمحاسبة القضائية والتحكيم المالي وليس أدل على ذلك من حصول جامعة الأقصى بغزة على برنامج ماجستير معتمد في المحاسبة والتحكيم المالي وكذلك بدء اعتماد المحكم المالي ونظام المحاسبة القضائية في المحاكم الفلسطينية حيث بدأت في تحويل قضايا التزوير والجرائم المالية والسرقات والغش والاختلاسات الى محكمين ماليين معتمدين من وزارة العدل للبث في هذه القضايا.

وهذا ان دل على شيء فإنما يدل على أهمية وضع أكثر من مساق يتعلق بالمحاسبة القضائية والتحكيم المالي كمساقات متخصصة لطلبة البكالوريوس والماجستير من أجل استقلالية هذا التخصص واثباته من خلال مفرداته العلمية.

كما يعزو الباحث حصول فقرات المجال المتعلق "بمدى الحاجة من وجهة نظر الطواقم الأكاديمية لإضافة مساق المحاسبة القضائية ضمن خطط أقسام المحاسبة في الجامعات الفلسطينية" على درجة موافقة أفراد العينة بمتوسط حسابي (4.286) وبوزن نسبي (85.7) الى قناعة الطواقم الأكاديمية المتخصصين في المحاسبة في الجامعات الفلسطينية بالمحافظات الجنوبية بأهمية

تخصص المحاسبة القضائية وايمانهم كذلك بزيادة الحصيلة العلمية والعملية لطلبة تخصص المحاسبة باعتبار هذا المساق يساهم في حل النزاعات المالية من خلال تأهيل محاسبين قضائيين مؤهلين للكشف عن عمليات الاختلاس والاحتيال المالي.

التوصيات:

بعد الاطلاع على نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

1. العمل بقوة على إدراج مساق المحاسبة القضائية ضمن المساقات التدريسية في أقسام المحاسبة لما في ذلك من اسهام في زيادة خبرة المتعلمين وتطوير مناهج المحاسبة في الأمور القضائية.
2. عقد ندوات ودورات تدريبية مهنية متعلقة بالمحاسبة القضائية لكل من مدرسي مساقات المحاسبة والطلبة حيث يتسنى لهم معرفة مفردات المساق بعمق اضافة الى امتلاكهم القدرة التطبيقية على توصيلها للطلبة بصورة أكثر ايجابية ووضوحاً.
3. دعوة للدراسات العليا ولكليات التجارة والإدارة والتمويل والمال والأعمال والنقابات المهنية المحاسبية لعقد دورات متخصصة لطلبة الدراسات العليا.

الدراسات المستقبلية:

1. أثر الإفصاح عن تقرير المراجع القضائي على مستخدمي المعلومات المحاسبية.
2. المراجعة القضائية ودورها في تحسين تقرير المدقق ومساهمته في تقييم الأداء المالي.

المراجع:

1. أبو عمارة, مصطفى و الحركان, أحمد, (2019): تقييم مدى كفاية المحتوى الحالي للمحاسبة القضائية في برامج المحاسبة في الجامعات السعودية, Global Journal of Economics and Business– Vol. 6, No. 3
2. جميل, رافي(2018): المحاسبة القضائية وصلتها بالجرائم المالية, عمان, دار الأيام للنشر والتوزيع.
3. دعاس, غسان, (2016), تقييم مدى ادراج المحاسبة القضائية ضمن مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية, قسم المحاسبة, كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية, جامعة النجاح الوطنية, مجلة جامعة فلسطين التقنية.
4. رولا وائل عبد الحفيظ الكبجي .(2019) .دور الحوكمة في مجال الفساد في مؤسسات القطاع العام الفلسطيني(أطروحة دكتوراه ، جامعة القدس)
5. السيد, الطيب, و خالد, وليد, (2021): ضرورة تضمين المحاسبة القضائية في برامج المحاسبة بالجامعات السودانية, المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث, مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية, المجلد الخامس العدد العاشر.
6. السيد, هاشم (2021): المحاسبة القضائية, الدوحة, دار الوتد.
7. عباس, بن ريان و تقرارات, يزيد و تمرابط, زينب, (2021): دور المحاسبة القضائية في الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية: دراسة عينة من خبراء محاسبيين، محافظي الحسابات، ومحاسبين، وأكاديميين بأم البواقي, مجلة دراسات و ابحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة, المجلد: 08 ،العدد:02.

8.عبد الحليم, أحمد, و أحمد, نبيل, و سرور, عبير, (2021): دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح, دراسة تطبيقية مقارنة, مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية, العدد الثالث.

9.فضل الله, عبد, (2021): دور فلسفة المحاسبة القضائية في شفافية وجودة القوائم المالية .مجلة دراسات محاسبية ومالية.134-122 ,16(56) ,

10.لطفي, أمين(2014): قراءات في المحاسبة والمراجعة القضائية, الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر.

11.محي الدين, عمر, و بوخرص, أمين, و رحالي, محمد, (2021): أهمية المحاسبة القضائية كآلية لمكافحة الفساد المالي-بالإشارة إلى تجارب بعض البلدان العربية .مجلة أوراق اقتصادية.37-22 ,(1)5 .

12.المدهون, نافذ, و أحمد, بسام, (2021): واقع المحاسبة القضائية في قطاع غزة من وجهة نظر القضاة" دراسة ميدانية استكشافية." المجلد23, العدد1.

13.الوكيل, حسام, (2018): مدخل مقترح لاستخدام المحاسبة القضائية في مكافحة عمليات غسيل الأموال في البيئة المصرية- دراسة ميدانية, الفكر المحاسب, 22(6),165-252.

14. Alabdullah, T. T. Y., Alfadhl, M. M. A., Yahya, S., & Rabi, A. M. A. (2014). The role of forensic accounting in reducing financial corruption: A study in Iraq. International Journal of Business and Management, 9(1), 26

15. Ebaid, I.E.-S. (2022), "An exploration of accounting students' attitudes toward integrating forensic accounting in accounting education", International Journal of Law and Management, Vol. 64 No. 4, pp. 337-357. https://doi.org/10.1108/IJLMA-06-2021-0154

16. Estache, A., & Foucart, R. (2018). The scope and limits of accounting and judicial courts intervention in inefficient public procurement. Journal of Public Economics, 157, 95-106 https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/ARJ-06-2015-0082/full/html

17. Kramer.B., Seda. M., & Georgiy.B., Current opinions on forensic accounting education, Accounting Research Journal; Bingley, 30(3)(2017), 249-264

18. Kranacher ,Mary ,Jo: Forensic accounting and fraud examination first edition 2011.

19. Owojori, A. A., & Asaolu, T. O. (2009). The role of forensic accounting in solving the vexed problem of corporate world. European journal of scientific research, 29(2), 183-187

20. RESEARCH ARTICLE THE ROLE OF JUDICIAL ACCOUNTING AND ITS IMPACT IN REDUCING THE PHENOMENON OF MONEY (2022) LAUNDERING Hayder Jerri Mohsin1, Laith Yousef Bani Hani2, Noor Aldeen Kassem Al-Alawnh3, Huthefh Mohammed AlAli4, Ashraf Hamad Al-Khalaileh5 and Wassan Qasem Qased Journal Homepage: - www.journalijar.com Article DOI: 10.21474/IJAR01/14416 DOI URL: http://dx.doi.org/10.21474/IJAR01/14416.

21. Tiwari. R. K., & Debnath. J., Forensic accounting: a blend of knowledge, Journal of Financial Regulation and Compliance, London,25(1)(2017),73-85, https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/JFRC-05-2016-0043/full/html.